

دور القانون الدولي العام في تنظيم استخدام العملات الرقمية المُشفّرة

علا غازي فرحان عباسي

[DOI:10.15849/ZJJLS.250330.11](https://doi.org/10.15849/ZJJLS.250330.11)تاريخ استلام البحث: 10/03/2025
تاريخ قبول البحث: 04/05/2025

قسم القانون المقارن ، كلية الشيخ نوح للشريعة والقانون ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

* للمراسلة: ola.g.Abbasi@hotmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مسألة أثارت جدلاً واسعاً بين الدول، وهي التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، وفق قواعد القانون الدولي، وما يرتبط بها من إشكاليات قانونية، لا سيما أنها ليس لها حتى الآن قواعد قانونية تنظمها رغم ارتباطها بشكل وثيق باقتصادات الدول. واتبعت الباحثة المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال اعتمادها على الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة للمنهج الاستقرائي، إذ تعتمد استقراء قواعد القانون الدولي التي تنظم إشكالية التعامل مع العملات الرقمية المُشفّرة، واستعراض الآراء الفقهية في الحالات التي تستدعي ذلك. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن العملات الرقمية المُشفّرة هي عملات افتراضية، يتم التعامل بها عبر شبكة الإنترنت فقط، ولا وجود مادي ملموس لها، ولا يوجد تعريف موحد لها. وخلصت الباحثة إلى عدد من التوصيات، منها ضرورة إيجاد تنظيم قانوني دولي ينظم التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، والعمل على إنشاء جهات رقابية دولية مختصة بوضع معايير تنظيمية للتعامل بها، وتشرف على تنفيذها، مع فرض جزاءات حال مخالفة هذه الإجراءات.

الكلمات الدالة: العملات الرقمية، العملات المُشفّرة، القانون الدولي العام، الطبيعة القانونية..

Public International Law's Role in Regulating the Use of Cryptocurrencies

Ola Ghazi Frhan Abbasi

Comparative Law Department , Sheikh Nouh Al-Qudah College for Sharia and Law , The world
Islamic Sciences and Education University , Jordan .

Recived:10/03/2025

Accepted:04/05/2025

* Crossponding author: [: ola.g.Abbasi@hotmail.com](mailto:ola.g.Abbasi@hotmail.com)

Abstract

The study aims to shed light on a controversial issue among countries: dealing with cryptocurrencies in accordance with international law and the associated legal issues. This is particularly true given that there are currently no legal rules regulating them, despite their close connection to the economies of countries. The researcher follows a descriptive and analytical approach, relying on studies and research relevant to the subject of the study, in addition to an inductive approach, relying on an induction of international law rules regulating the issue of dealing with cryptocurrencies and reviewing jurisprudential opinions in cases where this is necessary. The study reaches a set of results, the most prominent of which is that cryptocurrencies are virtual currencies, transacted only online, with no tangible physical presence, and there is no unified definition for them. The researcher concludes with a number of recommendations, including the necessity of establishing an international legal framework to regulate encrypted digital currencies, and working to establish international regulatory bodies specialized in setting regulatory framework to crypto assets, and supervising their implementation, with penalties imposed in the event of violations of these procedures.

Keywords: Digital currencies, cryptocurrencies, public international law, legal nature.

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً واسعاً بالعملات الرقمية المشفرة، هذا الاهتمام دفع الحكومات والهيئات التنظيمية في كافة أنحاء العالم، إلى تطوير أطر قانونية وتنظيمية للتعامل مع هذا النوع من الأصول الرقمية، وتباينت التشريعات ما بين السماح الكامل في استخدام العملات الرقمية المشفرة، وبين التقنين الصارم، وبين الحظر التام.

فنجذ أن الولايات المتحدة اعترفت بالعملات الرقمية المشفرة كأصول قابلة للتداول والاستثمار، ويتم تنظيم هذا السوق من خلال العديد من الهيئات، مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، ولجنة تداول السلع الآجلة (CFTC)، إذ تعملان على وضع قواعد صريحة وواضحة تضمن حماية المستثمرين، ومكافحة الأنشطة غير المشروعة.

وعلى العكس من هذا الاتجاه، اتبعت الصين نهجاً مختلفاً تماماً، إذ حظرت في عام 2017م عمليات الطرح والتداول الأولي للعملات، وأغلقت بورصات العملات الرقمية المحلية، وفي عام 2021م شددت الصين القيود، لتشمل حظراً كاملاً على كافة الأنشطة المتعلقة بالعملات الرقمية.

ويثور التساؤل حول الدور الذي يلعبه القانون الدولي العام في تنظيم العملات الرقمية باعتبارها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي؟

نجد أنه يلعب دوراً حيوياً في تنظيم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، من خلال وضع إطار قانوني عالمي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية المستهلكين، ومن ذلك إسهام القانون الدولي في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال اتفاقيات دولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتعزيز التعاون بين الدول لتبادل المعلومات حول الأنشطة المشبوهة⁽¹⁾.

وتشير الاتجاهات المستقبلية إلى زيادة التنظيم والتقنين للعمليات الرقمية المشفرة، مع استمرار الدول في تطوير قوانين جديدة تهدف إلى حماية المستهلكين، ومكافحة الأنشطة غير المشروعة، كغسل الأموال، والتمويل غير المشروع، كما يتوقع أن تقوم المؤسسات الدولية بلعب دور أكبر في وضع معايير وقواعد تنظيمية عالمية، بهدف توحيد الجهود، وتنسيق السياسات بين الدول.

ومن المتوقع كذلك أن تعمل الدول على زيادة التعاون الدولي فيما بينها لتنظيم سوق التعامل بالعملات الرقمية المشفرة بشكل فعال، وتطوير تقنيات جديدة للرقابة، وتتبع الأنشطة المتعلقة بهذه العملات الرقمية، والتوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا الشأن.

ومن خلال هذه الدراسة، تحاول الباحثة تسليط الضوء على دور القانون الدولي العام في تنظيم استخدام العملات الرقمية المشفرة.

أهمية الدراسة

تمثلت أهمية هذا البحث المعنون بـ "دور القانون الدولي العام في تنظيم استخدام العملات الرقمية المشفرة"، في عدة جوانب، أبرزها أن البحث يستمد أهميته الموضوعية نظراً لحدثة الموضوع، ويسلط الضوء على توضيح ماهية العملات الرقمية المشفرة، وبيان كيفية عملها، وطبيعتها القانونية، وفقاً لقواعد القانون الدولي العام،

⁽¹⁾ موقع على الإنترنت، تاريخ الزيارة 2025/4/15م:

www.cryptogoro.com.

باعتبارها أصبحت أمراً واقعاً، لا يمكن إنكار وجوده، ويجب التعامل معه، مع عدم تبعيتها لجهة معينة، أو صدورها من جهة رسمية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بحث بعنوان "تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي: البيتكوين (العملة الرقمية)"، أنموذجاً على الاستخدام الآمن بضمانات تكنولوجية في غياب الضمانات القانونية"، عام 2018م، بحث تم نشره بمجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس. إذ تعرض الباحث لموضوع مدى مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي بخصوص العملة الرقمية، كإحدى التحديات المعاصرة للضمانات القانونية في عالم متغير، وكانت إشكالية البحث تتمثل في عدم وجود تشريعات وطنية ودولية لتنظيم التعامل بالعملة الرقمية، مما يتطلب الحاجة إلى إيجاد بيئة تشريعية مناسبة، تجعل الوضع آمناً حال التعامل بالعملة الرقمية.

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن التعامل بالعملة الرقمية أصبح أمراً واقعاً، إلا أنه محاط بالعديد من المخاطر القانونية والأمنية، وأوصى البحث في النهاية بضرورة التدخل التشريعي على المستوى الوطني، وضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي لحماية التعامل بالعملة الرقمية.

الاختلاف بين الدراسة السابقة، وموضوع بحثنا:

رغم تشابه هذه الدراسة مع دراستنا فيما يخص مسألة التنظيم القانوني للتعامل بالعملة الرقمية المشفرة، إلا أن دراستنا تختلف عن البحث السابق في استعراض تحديات التعامل بالعملة الرقمية المشفرة وفقاً لقواعد القانون الدولي باعتبارها أمراً واقعاً، وجاري التوسع في الاعتماد عليه لا سيما في معاملات التجارة الدولية. الدراسة الثانية: بحث بعنوان "العملة الافتراضية (البيتكوين) تكييفها وحكم التعامل معها"، للباحث محمد جمال زعين وآخرون، عام 2020م، بحث تم نشره بمجلة العلوم القانونية.

حيث تناول البحث أهم التحديات التي تواجه العملة الافتراضية (البيتكوين)، بعد بيان مفهومها، وتحديد طبيعتها القانونية، بالإضافة إلى تعرض الباحث للتصنيف القانوني المحتمل للبيتكوين، وما قد يترتب على ذلك من آثار قانونية، وبيان ضرورة وضع قواعد خاصة بحماية مستهلكي التكنولوجيا المعاصرة التي تتعلق بهذه العملات، وإضفاء الشرعية عليها.

الاختلاف بين الدراسة السابقة، وموضوع بحثنا:

حيث تخصص البحث السابق في دراسة البيتكوين كشكل من أشكال العملات الرقمية المشفرة، في حين تشمل دراستنا جميع أشكال العملات الرقمية المشفرة، وفقاً لقواعد القانون الدولي، وتعمقت الدراسة في تعريف هذه العملات، وبيان طبيعتها القانونية.

إشكالية الدراسة

تطرح هذه الدراسة إشكالية غاية في الخطورة تتمثل في انتشار الاعتماد على العملات الرقمية المشفرة، والتعامل بها على نطاق واسع في الكثير من المؤسسات المالية، دون وجود أية قواعد تنظمها. ومن ناحية أخرى، وفي ضوء اضطلاع البنوك المركزية بالدول بمهمة إصدار العملات للدولة، فإن التساؤل يثور حول: ما مدى الاعتداد بالعملات الرقمية المشفرة في التعاملات الدولية أو الداخلية؟ وتتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالعملات الرقمية المشفرة في ضوء قواعد القانون الدولي؟

- ما هي الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المُشفّرة وصورها؟
- ما مدى استجابة قواعد القانون الدولي العام لتنظيم التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة؟
- ما هي المعوقات للتعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة؟ وكيف يمكن الحد منها؟

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مسألة من المسائل التي أثارت جدلاً واسعاً بين الدول، وهي مسألة التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، وفق قواعد القانون الدولي، وما يرتبط بها من إشكاليات قانونية كثيرة، لا سيما أنها حديثة العهد في التعامل بها، وليس لها حتى الآن قواعد قانونية تنظمها رغم ارتباطها بشكل وثيق باقتصادات الدول.

منهجية الدراسة

اتبعت الباحثة فيما يتعلق بمنهجية الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستقرائي، وذلك في سبيل الوصول إلى نتائج واضحة عن إشكالية الدراسة بالاعتماد على استقراء قواعد القانون الدولي التي تنظم إشكالية التعامل مع العملات الرقمية المُشفّرة، واستعراض الآراء الفقهية في الحالات التي تستدعي ذلك.

وينبغي لحل إشكالية الدراسة، أن نقسم خطة البحث وفقاً للآتي:

- **مبحث تمهيدي:** الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية المُشفّرة وطبيعتها القانونية.
 - ❖ **المبحث الأول:** الإطار القانوني الدولي للعملات الرقمية المُشفّرة في ضوء قواعد القانون الدولي.
 - **المطلب الأول:** موقف الدول والهيئات الدولية من التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة.
 - **المطلب الثاني:** ضمانات التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة في ضوء قواعد القانون الدولي العام.
 - ❖ **المبحث الثاني:** معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفّرة في ضوء قواعد القانون الدولي وسبل الحد منها.
 - **المطلب الأول:** معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفّرة في ضوء قواعد القانون الدولي.
 - **المطلب الثاني:** سبل الحد من معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفّرة.
 - ❖ **المبحث الثالث:** التحديات المستقبلية والاتجاهات المتوقعة في تنظيم العملات الرقمية المُشفّرة على المستوى الدولي.
 - **المطلب الأول:** آفاق التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة.
 - **المطلب الثاني:** الإطار العملي للدراسة.
- الخاتمة، النتائج والتوصيات**

مبحث تمهيدي

الإطار المفاهيمي للعملة الرقمية المشفرة وطبيعتها القانونية

لا ريب أن النقود هي وسيلة التبادل التجاري، وهي السبيل الوحيد للحصول على السلع والخدمات، وتعدّ النقود الرقمية المشفرة من أحدث أشكال التطور الذي شهدته الحياة الاقتصادية الحديثة للنقود، إذ شاع استعمالها بشكل واسع في السنوات الأخيرة، لما تتميز به من سمات وخصائص فريدة، منها انخفاض تكلفتها ورسومها، وسرعة تداولها، ورغم ما يكتنفها من أخطار محيطة بها، إلا أنها تحوز على ثقة الناس لاستخدامها في عمليات البيع والشراء الإلكتروني، أو تحويلها لعملة أخرى.

ونظراً لحدّة التعامل والتداول بالعملة الرقمية المشفرة، وتنامي استخدامها، طرحت العديد من الإشكاليات حول تعريفها، أو الاتفاق على طبيعتها، لا سيما من قبل المنظومات القانونية، لذا ارتأت الباحثة التطرق لتعريف هذه العملة الرقمية المشفرة ومحاولة التعرف على طبيعتها القانونية، وذلك على التفصيل التالي:

أولاً: تعريف العملة الرقمية المشفرة:

العملة الرقمية المشفرة تُعتبر مصطلح جامع لوصف جميع الأموال الإلكترونية، التي تتضمن العملات الافتراضية، والعملات المشفرة، وتُشير الرقمنة بشكل عام إلى عملية تغيير المعلومات من شكلها المادي إلى شكلها الرقمي، وفي مجال العملات يتم نقلها من الشكل المادي إلى الشكل الرقمي.

وبناء عليه ذهب بعض الفقه إلى تعريف العملات الرقمية بأنها "صورة من صور العملات المتاحة، في شكل رقمي، يمكن الوصول لها والتعامل بها فقط عن طريق أجهزة المحمول، أو الحاسب الآلي، نظراً لعدم تواجدها في صورة مادية" (1).

إلا أن تعريف العملات الرقمية يختلف لدى المنظمات الدولية والبنوك المركزية، ما بين موسّع للتعريف، ومُضيق له، فبنك التسويات الدولية (BIS) عرف العملات الرقمية بأنها "أصول مُمثلة رقمياً" (2)، وتأخذ الباحثة على هذا التعريف بأنه يفهم منه أن المُطوِّرين هم من لهم الحق في إصدار العملات الرقمية، وهذا الفهم لا يستوعب العملات الرقمية الرسمية التي تصدرها الدولة.

في حين عرّف البنك الدولي (WB) العملات الرقمية بأنها "تمثيلات رقمية ذات قيمة مُحددة في وحدة الحساب الخاصة بها، وتختلف العملات الرقمية عن النقود الإلكترونية المتمثلة للعملات القانونية (Fiat Currencies) والتي تستخدم كوسيلة للدفع الرقمي" (3).

وتأخذ الباحثة على هذا التعريف بأنه أخذ بالتوضيح الفني المقترض للعملات الرقمية، وانشغل بالمقارنة بينها وبين العملات الإلكترونية، وأغفل إمكانية قيام الدولة بإصدار مثل هذه العملات، أو أن تقوم شركات التداول باعتبارها كضمان للنقود التقليدية.

(1) عبد الله لعور (2022م)، العلاقة بين النقود الإلكترونية – العملات الرقمية – العملات الافتراضية والعملات المشفرة، البحث في المفهوم تم نشره بمجلة الاقتصاد الصناعي، خزارتك، ص 24.

(2) البنك المركزي الأردني (2020م)، العملات المشفرة.

(3) World Bank Group (H. NATARAJAN, S. KRAUSE, and H GRADSTEIN), "Distributed ledger Technology (DLT) and block chain". 2018. Fin Tech note, NO 1, Washington, D. C.

وعرفت مجموعة العمل المالي (FATF) العملات الرقمية بأنها "تمثيل رقمي إما للعملة الافتراضية غير القانونية، أو النقود الإلكترونية القانونية، وغالباً ما يتم إطلاق مصطلح العملة الافتراضية عليها"⁽¹⁾، وترى الباحثة أنه هذا التعريف يعد الأكثر شمولاً للعملات الرقمية، والأقرب لبيان مفهومها.

وترى الباحثة أن مصطلح "العملات الرقمية" أشمل وأعم من مصطلح "العملات الافتراضية"، على اعتبار أنه يستوعب كافة أشكال العملات الرقمية أو الإلكترونية، وبناء عليه، يمكن للباحثة تعريف العملات الرقمية بأنها "وحدات برمجية متاحة بشكل رقمي، ليس لها وجود مادي، يتم تكوينها وفق عمليات برمجية خاضعة لبروتوكول معين، ويتم تسجيلها وحفظها إلكترونياً، ويمكن تداولها ونقلها بشكل إلكتروني"، ولقد حاولت الباحثة من خلال هذا التعريف تجنب عدم الخلط بين التعريف القانوني والفني للعملات الرقمية، وعدم إغفال حقيقة أن إصدار العملات الرقمية لم تعد حكراً على المطورين خارج إطار السلطات المختصة في الدولة.

وفي ذات السياق، ورد ذكر العملات الرقمية في التشريع الأردني في موضوعين، الأول عرف النقود الإلكترونية باعتبارها صورة من صور العملات الرقمية في تعليمات الدفع بواسطة الهواتف النقالة رقم (1) لسنة 2013م، إذ نصت المادة (2) على أنها "قيم نقدية مُخزّنة إلكترونياً، أو مغناطيسياً أو بأي وسيلة أخرى تمثل التزاماً على مصدرها، ويتم إصدارها مقابل استلام قيمتها النقدية لغايات تنفيذ عمليات الدفع، وتكون مقبولة من الأشخاص من غير مصدرها"⁽²⁾.

وعرفها المشرع الأردني مرة أخرى في نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال لسنة 2017م، إذ نصّت المادة (2) منه على أنها "قيم نقدية مُخزّنة بالوسائل الإلكترونية، تُلزم مُصدرها مُقابل استلام قيمتها نقداً"⁽³⁾. ويثور التساؤل: هل تختلف العملات الرقمية عن العملات الافتراضية؟

تشير الباحثة إلى أن العملات الافتراضية تعد شكلاً من أشكال العملات الرقمية، فمنذ ظهور عملة "Bit coins"، التي عُرِفَتْ بمصطلح "العملة الافتراضية"، شكّل لدى الناس فكرة أنها العملة الافتراضية الوحيدة، وهي فكرة تقتصر إلى الدقة، لتعدد أنواع العملات الافتراضية، بل إن العديد منها تسبق ظهور عملة "Bit coins".

ولقد تعددت تعريفات العملات الافتراضية لدى الهيئات الرسمية والمنظمات الدولية والبنوك المركزية، فنجد أن البنوك الأوروبية (EBA) عرفتُها بأنها "تمثيل رقمي للقيمة، وتكون غير صادرة عن بنك مركزي، أو سلطة عامة، ولا ترتبط بالضرورة بعملة تقليدية، ولكن يتم قبولها من قبل الأشخاص الطبيعيين، أو الاعتباريين، كوسيلة للتبادل، ويمكن نقلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً"⁽⁴⁾.

في حين عرفها البنك المركزي الأوروبي (ECB) بأنها "تمثيل رقمي للقيمة، لا يصدرها بنك مركزي، أو مؤسسة ائتمانية، أو مؤسسة نقود إلكترونية، ويمكن أن تُستخدَم في بعض الظروف كبديل للنقود"⁽⁵⁾.

وعرفتُها مجموعة العمل المالي (FATF) بأنها "تمثيل رقمي للقيمة، يُمكن تداولها إلكترونياً أو رقمياً، وتعمل كوسيلة للتبادل و/أو وحدة للحساب، و/أو مَخَزَن للقيمة، ولا يوجد لها أساس قانوني في الدولة، ولا تصدر بضمانة

¹⁾ Financial Action Task Force (FATE), 2014, "Virtual Currencies – Key Definitions and Potential Aml/cft Risks" P 4.

⁽²⁾ انظر تعليمات الدفع بواسطة الهواتف النقالة رقم (1) لسنة 2013م.

⁽³⁾ انظر نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال لسنة 2017م.

⁴⁾ Opinion on "virtual Currencies", EBA European Banking Authority, 4 July 2014, p 11.

⁵⁾ ECB (2015), Virtual Currency Schemes – a further analysis, P 4.

أي سلطة قضائية، وتنفذ مهامها المذكورة أعلاه بالاتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية، وتختلف عن العملة القانونية لبلد معين بعدم وجود الغطاء القانوني لها⁽¹⁾.

وفي ضوء التعريفات سالفة الذكر، ترى الباحثة أنها جميعها تتفق على أن العملات الافتراضية ليس لها وجود مادي ملموس، وأنها غير صادرة عن بنك مركزي، أو سلطة عامة، وغير خاضعة للسيطرة أو التحكم من جانبهم، ويتم استخدامها من خلال الإنترنت، كما يتم تداولها بشكل إلكتروني، وتتفاوت من حيث مشروعية استخدامها وتداولها من دولة لأخرى.

وتشير الباحثة أيضاً إلى أن العملات الافتراضية تُعدّ مركزية إذا كانت غير قابلة للتحويل، بمعنى أنها تصدر عن جهة مركزية غير رسمية، وتتولى هذه الجهة وضع ضوابط تجعلها غير قابلة للتحويل، وتستخدم غالباً في منصات الألعاب الإلكترونية، دون أن تستخدم في شراء السلع أو الخدمات خارج نطاق المجتمع الرقمي المتصلة به، في حين أن العملات الافتراضية القابلة للتحويل قد تكون مركزية، بمعنى أنها تصدر عن جهة مركزية يكون لها سلطة سحبها، وتضع لها قواعد للتداول والاستخدام والتبادل، مثل الذهب الإلكتروني (E-Gold)، وقد تكون غير مركزية، وتكون مفتوحة المصدر، مثل عملة "Bit coins".

ولكن ما هو تعريف العملات المشفرة؟

العملات الرقمية بكافة أشكالها تعتمد في عملية إصدارها وتداولها على علم التشفير، وقد عرف البنك المركزي الأوروبي (ECB) العملات المشفرة بأنها "مجموعة فرعية من العملات الافتراضية"، وبناء عليه فإن العملات المشفرة مثلها مثل عملة "Bit coins"، يمكن شراؤها وبيعها وتداولها مقابل العملات القانونية، كما يمكن استخدامها لشراء البضائع، سواء الحقيقية المادية أو الإلكترونية⁽²⁾.

في حين عرف صندوق النقد الدولي (IMF) العملات المشفرة بأنها "تمثيل رقمي للقيمة، صادرة عن مطورين خاصين، مقومة في وحدة الحساب الخاصة"⁽³⁾، وعرفها البنك الدولي (WB) بأنها "مجموعة فرعية من العملات الرقمية تعتمد على تقنيات التشفير"⁽⁴⁾.

وبناء على التعريفات السابقة، نلاحظ عدم وجود تعريف مُحدّد وواضح للعملات المشفرة، إلا أنه تلاحظ للباحثة أنها تتفق جميعاً في أن العملات المشفرة تنفّرع من العملات الرقمية، ومنها الافتراضية، فالعملات المشفرة هي عبارة عن عملات رقمية افتراضية مؤمنة بالتشفير، وتعتمد على نظام اللامركزية، بمعنى أنه لا يوجد جهة مركزية مسؤولة عن إصدارها ومراقبتها، وهي غير منظّمة قانوناً⁽⁵⁾.

وبقي لنا أن نتعرف على الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المشفرة، وهو ما تتناوله الباحثة بالشرح على التفصيل التالي:

ثانياً: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المشفرة:

¹⁾ Financial Action Task Force (FATF) 2014, "Virtual Currencies 0 Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", P 4.

²⁾ بدر الدين براحية (2023م)، التوجهات الجديدة في تنظيم العملات الافتراضية، بحث تم نشره بالمجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 14، المجلد الأول، ص 144.

³⁾ Houben, R, and Snyers, A (2019) Cryptocurrencies and black chain: legal context and Implications for financial crime, money laundering and Tax Evasion, European Parliament.

⁴⁾ IMF Staff Discussion Note, "Virtual Currencies and Beyond: Initial consideration", January 2017.

⁵⁾ رندا الأدهم محمد (2023م)، نحو تنظيم قانوني للعملات الرقمية – دراسة مقارنة، أطروحة لنيل درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ص 19.

أثار البحث في الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المُشفرة جدلاً واختلافاً واسعاً بين الباحثين المهتمين بهذا المجال، ولعل ذلك يرجع إلى الغموض الذي يكتنف موضوع العملات الرقمية المُشفرة الناتج عن حداثة، إلا أن تحديد الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المُشفرة يعد أمراً بالغ الأهمية، كون التعامل بها أصبح أمراً واقعاً، يتم استخدامه وتداوله عبر شبكة الإنترنت، لذا فإن الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المُشفرة تدور حول عدة فرضيات، تناقشها الباحثة على التفصيل التالي:

1. مدى اعتبار العملات الرقمية المُشفرة حقاً مالياً، أم غير مالي:

الحقوق المالية هي تلك التي تخول أصحابها القيام بأعمال مُعينة بهدف تحقيق مصلحة، يمكن تقويمها بالنقد، والتعامل فيها والحجز عليها، وبتطبيق ذلك على العملات الرقمية المُشفرة، وفي إطار كونها غير مادية وغير ملموسة، فإذا اعتبرناها مالاً فإنها ستندرج تحت الحقوق المالية المعنوية، وهو ما يجعلها مالاً وفق هذا المعنى القانوني، إذ يجوز الحجز عليها والتصرف بها، بالإضافة إلى أنها ترد في الذمة المالية لصاحبها، أما إذا تم اعتبارها حقاً غير مالي، فإنه لا يجوز التعامل بها، أو التنازل عنها، ولا يجوز الحجز عليها كونها لا تخضع للتقادم، كما أنها لا ترد في الذمة المالية للشخص⁽¹⁾.

2. مدى اعتبار العملات الرقمية المُشفرة نقوداً:

وحدة التبادل التجاري التي يُصرّح بها القانون هي العملة القانونية، هذه العملة تستمد قوتها من السلطة القانونية بالدولة، التي لها وحدها سلطة إصدار عملة، لأداء مهمتها في الإبراء والوفاء بالديون والالتزامات، وفق ضوابط وقواعد صارمة ومُحددة⁽²⁾.

وبذات مبدأ، وحتى يمكن الاعتراف بالعملية الرقمية مالاً نقدياً، يجب على المشرع الوطني الاعتراف بها، وفقاً لهذا الوصف، ورغم ذلك ثار جدل واسع بين الفقهاء حول مدى اعتبار العملات الرقمية المُشفرة نقوداً، أو عملة؟

ذهب الاتجاه الغالب - وهو الذي تميل الباحثة إلى ترجيحه - إلى أن العملات الرقمية المُشفرة - حال توافر ضوابط معيّنة بها - تُعدّ شكلاً من أشكال النقود القانونية، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تعتبر العملات الرقمية المُشفرة وحدة دفع يتم من خلالها دفع الأجور، كما اعترفت دولة اليابان بعملية "Bit coins"، باعتبارها عملة تقوم بذات وظيفة النقود، وبناء عليه قررت الحكومة اليابانية وضع إطار التكامل الكامل للعملة المُشفرة في النظام المصرفي للدولة⁽³⁾.

وبناء عليه تقاس العملة الرقمية المُشفرة على وظائف النقود القانونية المُحددة في الدراسات الاقتصادية، بأن تكون مخزناً للقيمة أي مستقرة ضد التقلبات، ووسيلة للدفع وللتبادل ووحدة للحساب⁽⁴⁾، فإن توافرت هذه الوظائف فيمكن اعتبارها نقوداً، وهو ما استقر عليه التشريع في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان⁽⁵⁾.

(1) لافي محمد دراك (2020م)، تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي - البيبتكوين (العملة الرقمية) أنموذجاً على الاستخدام الآمن بضمانات تكنولوجية في غياب الضمانات القانونية، بحث تم نشره بمجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس، ص 359.

(2) نبيل، حسام (2022م)، استخدام العملات الرقمية المشفرة - المخاطر والحلول، بحث تم نشره بمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلة دورية علمية مُحكّمة، العدد 12، ص 85.

(3) يشار إلى أن الجهة المنظمة الوطنية للعملة المشفرة هي وكالة الخدمات المالية اليابانية، التي تنظم القضايا المتعلقة بانبعاث العملة الوطنية، انظر في ذلك:

Cvetkovic. I, (2019), Cryptocurrencies legal Regulation, Bries law Journal: 5 (2): 153.

(4) ECB: "Virtual Currency Schemes – A Further analysis", 2018.

(5) Sholihah, R, P& A friansyah, A. (2020) Regulation of Crypto Currency In World Trade Organization, Atlantis Press.

3. مدى اعتبار العملات الرقمية المُشفرة أداة استثمارية:

العملات الرقمية المُشفرة متقلبة القيمة بشكل كبير، مقارنةً بالعملية التقليدية، الأمر الذي يجعل العملات الرقمية المُشفرة أشبه بأصول الاستثمار⁽¹⁾، ولقد اتجهت المحكمة العليا الأمريكية، وهيئة الأوراق المالية إلى اعتماد اختبار يعرف بـ "Howey test" للوقوف على مدى اعتبار المعاملات مؤهلة كعقد استثمار، ومن ثم اعتبارها ورقة مالية تخضع لمتطلبات الإفصاح والتسجيل، وفقاً لقانوني [الأوراق المالية لعام 1933م، الأوراق المالية لعام 1934م]، إذا توافرت فيها شروط استثمار النقود، وبذل مجهود من الغير⁽²⁾.

من ناحية أخرى، اعتبر البنك المركزي الأوروبي أن العملات الرقمية المُشفرة وسيلة للتبادل، كما أنها قد تأخذ حكم الأسهم والسندات كأدوات استثمارية⁽³⁾، إلا أنها لا تأخذ حكم العملات والنقود، وهو ما ذهبت إليه وزارة المالية الألمانية سنة 2013م⁽⁴⁾، والهيئة الأوروبية للسوق والأوراق المالية (ESMA) سنة 2017م⁽⁵⁾، وهيئة السلوك المالي البريطانية (FCA) سنة 2018م⁽⁶⁾، وهيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) سنة 2017م⁽⁷⁾.

4. مدى اعتبار العملات الرقمية المُشفرة سلعة:

ذهبت بعض الاتجاهات إلى اعتبار العملات الافتراضية المُشفرة سلعةً قابلة للتبادل والتقييم، شأنها شأن المعادن النفيسة كالذهب⁽⁸⁾، وأضاف هذا الاتجاه أن العملة الرقمية المُشفرة توصف بأنها سلعة، وليست عملة بالمعنى القانوني المتعارف عليه، تأسيساً على أنها غير صادرة عن جهة رسمية، رغم أنها قابلة للاحتلاك وللحيازة الرمزية، إذ يتحكم فيها مستخدمها من خلال محفظته الإلكترونية⁽⁹⁾.

تعقيب للباحثة:

في ضوء ما سبق، ترى الباحثة أن تحديد الطبيعة القانونية للعملات المُشفرة لا يزال غير واضح، ومثيراً للجدل، تأسيساً على وجود العديد من التصنيفات وفق استخدام تلك العملات، فالعملات الرقمية المُشفرة لا تستعمل لغرض واحد، مما حدا بكل دولة تكييفها حسب مصلحتها، ومن ذلك - على سبيل المثال - نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت العملات الرقمية المُشفرة كوسيلة للدفع، أكثر من الاعتماد عليها كسلعة أو أداة استثمار، وهو ما يعني إمكانية إخضاع العملات الرقمية المُشفرة لأكثر من تنظيم قانوني، وتخضع للرقابة من عدة سلطات رسمية.

¹⁾ Saksonova, S, Kuzmina – Merlion, I (2020): Cryptocurrency as an Investment in a modern financial Market, St Petersburg University Journal of Economic Studies, Vol 35, Issue 2, PP269.

[HTTPS://doi.org/10.21638/spbu05.2019.205](https://doi.org/10.21638/spbu05.2019.205).

²⁾ Mandjee T (2015) "Bitcoin, its legal Classification and its Regulatory ramework".

³⁾ عائشة، بوتلجة (2023م)، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، بحث تم نشره بالأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 2، ص 22.

⁴⁾ Philipp, M And Mathias, F (2018) "Regulation of Initial Coin Offerings: Reconciling Us and EU Securities law", Chicago Journal of International law, vol 19.

[HTTP://ssrn.com/abstract=3200037](http://ssrn.com/abstract=3200037) (1/2/2025) Gaikai admi, op cit, p 18.

⁵⁾ Egorova M. A. Beleskey A. v. (2021) legal regulation of Cryptocurrency Emission and Allocation: trends and prospects, Actual problems of Russian law: 63.

⁶⁾ Esma statement (2021):

[HTTP://www.esma.europa.eu/stites/default/files/library/esma50-157](http://www.esma.europa.eu/stites/default/files/library/esma50-157).

⁷⁾ Cryptocurrency derivatives (2019): Financial conduct Authority (on – Line), available:

[HTTPS://www.fca.org.uk/news/statements/cryptocurrency-derivatives](https://www.fca.org.uk/news/statements/cryptocurrency-derivatives).

⁸⁾ وهو ما ذهبت إليه اللجنة الأمريكية لتداول السلع الأجلة (CFTC)، وكالة الإيرادات الكندية (CRA)، والبنك المركزي الفنلندي، ودائرة الضرائب الأسترالية، وبعض أحكام القضاء الأمريكي. انظر في ذلك رندا الأدهم محمد، نحو تنظيم قانوني للعملات الرقمية – دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 62.

⁹⁾ أحمد قاسم (2022م)، العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة – الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها – دراسة مقارنة، بحث تم نشره بمجلة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد الثاني، ص 219.

المبحث الأول

الإطار القانوني الدولي للعملات الرقمية المُشفَّرة في ضوء قواعد القانون الدولي

تمهيد وتقسيم

تتناول الباحثة الإطار القانوني الدولي للعملات الرقمية المُشفَّرة من خلال تقسيم هذا المبحث لمطلبين، تستعرض في الأول موقف الدول والهيئات الدولية من التعامل بالعملات الرقمية المُشفَّرة، وتسلط الضوء في الثاني على ضمانات التعامل بالعملات الرقمية المُشفَّرة في ضوء قواعد القانون الدولي العام، وذلك على التفصيل التالي:

المطلب الأول: موقف الدول والهيئات الدولية من التعامل بالعملات الرقمية المُشفَّرة:

أولاً: موقف بعض الدول من التعامل بالعملات الرقمية المُشفَّرة:

أجازت العديد من الدول التعامل بالعملات الرقمية المُشفَّرة، والتوسع في تنظيمها، سعياً في تحقيق الاندماج المالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذه الدول ألمانيا، التي اعترفت بالعملية الرقمية المُشفَّرة الـ "Bit coins"، وأدرجتها ضمن فئة الأدوات المالية – حسب سلطة الرقابة المالية الألمانية (Bafin) – ويتم معاملة العملات الرقمية المُشفَّرة كالمُشتقات المالية، والأسهم، والعملات الأجنبية، وألزامت كل من يمارس الأعمال المصرفية، أو الخدمات المالية داخل ألمانيا بضرورة الحصول على ترخيص⁽¹⁾.

وفي سويسرا، تعاملت السلطات المالية مع العملات الرقمية المُشفَّرة على أنها أدوات دفع قانونية، في حين فرضت بعض دول الاتحاد الأوروبي، كإسبانيا والدنمارك والمملكة المتحدة، أنظمة ضريبية خاصة على الشركات العاملة في مجال العملات الرقمية المُشفَّرة، واعتبرتها عملة أجنبية، أو أصولاً مالية⁽²⁾.

ورغم أن فرض ضريبة على العملات الرقمية المُشفَّرة لا يعني بالضرورة الاعتراف بها كنقود قانونية، يمكن الاعتماد عليها كأداة للوفاء بالالتزامات وصدق الديون، إلا أن محكمة العدل الأوروبية أصدرت قراراً عام 2015م⁽³⁾، تضمن عدم إخضاع العملات الرقمية المُشفَّرة للضريبة على القيمة المضافة، إذ إن التوجيه الأوروبي رقم (2006/112) المؤرخ 2006/6/28م، نص على استثناء النقود البنكية، والمعدنية المستعملة، والعملات من ضريبة القيمة المضافة، وهو ما يعتبر اعترافاً ضمناً بتصنيف العملات الرقمية المُشفَّرة ضمن فئة النقود، وأدوات لتسديد الديون، والوفاء بالالتزامات⁽⁴⁾.

وتُعد سنغافورة واحدة من أكثر الدول تقدماً في تنظيم العملات الرقمية المُشفَّرة، إذ سنت قانوناً خاصاً بتنظيم خدمات الدفع (PSA) عام 2019م، يُحدد إطاراً شاملاً لتنظيم مُقدمي خدمات العملات الرقمية، ويركّز على حماية المستهلك، ومكافحة عمليات غسل الأموال، وتعزيز الأمن السيبراني، بالإضافة للبيئة الضريبية المرنة في سنغافورة، إذ يتم إعفاء العملات الرقمية من ضريبة الأرباح الرأسمالية⁽⁵⁾.

¹⁾ Hofert, E (2020) "Regulating Virtual Currencies", Working Paper, 130, pp 14:

HTTPS://www.imfs-frankfurt.de/fileadmin/user_upload/IMFS_WP_130.PDF.

²⁾ Custers, B, and Overwater, L (2020), Regulating Initial Coin Offerings and Cryptocurrencies: A Comparison of Different Approaches in Nine Jurisdictions Worldwide, European Journal of law and Technology, University of Arkansas, Vol 10, Issue 3.

³⁾ Directive (EU) 2018/843 of the European Parliament and of the council, p 3.

⁴⁾ طوالبية، لطيفة (2023م)، أثر العملات الرقمية للبنوك المركزية على السياسات النقدية – اليوان الصيني نموذجاً، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، الجزائر، ص 85.

⁵⁾ موقع على الإنترنت، تاريخ الزيارة 2025/4/15م:

<Ar.beincrypto.com>.

أما الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد انتهت العديد من الولايات من تنظيم ترخيص التعامل بالعملة الرقمية المشفرة، على أن تتولى كل ولاية الإشراف عليها، وعقب ذلك أصدرت لجنة القانون الموحد بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2017م مسودة قانون ينظم العمل بالعملة الرقمية المشفرة، بغية توحيد النظام القانوني الخاص بالنشاطات التجارية المتعلقة بالعملة الرقمية المشفرة، لا سيما إجراءات حماية المستهلك التي تتعلق بتحويل العملة الافتراضية إلى ودائع بنكية أو نقود، إضافة إلى تحديد القانون الواجب التطبيق⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى، يتم تنظيم العملات الرقمية المشفرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدة هيئات، مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، ولجنة تداول السلع الآجلة (CFTC)، بالإضافة إلى استمرار الجهود لتطوير إطار قانوني موحد، مثل مشروع قانون (FIT21)، والمتوقع أن يحدث تقدماً ملموساً في البيئة التنظيمية للعام الجاري 2025م⁽²⁾.

وتحتل دولة كندا المركز الثاني عالمياً بعد الولايات المتحدة في التعامل بالعملة الرقمية المشفرة، خاصة الـ "Bit coins"، وعملت على إخضاع المدفوعات التي تتم بالعملة الرقمية المشفرة للضرائب.

أما في الصين، فرغم حظر العملة الرقمية المشفرة، إلا أنها تعمل على تطوير عملتها الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، المعروفة باليوان الرقمي، وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز السيطرة على النظام المالي، وتقليل المخاطر المرتبطة بالعملة الرقمية الخاصة⁽³⁾.

وعلى مستوى الدول العربية، نجد أن إمارة دبي أطلقت أول عملة رقمية مشفرة مرتبطة بالدرهم الإماراتي، وعرفت باسم (EMCHASH)، كما أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م أول عملة رقمية وفقاً لتعليم الشريعة الإسلامية، إذ تولت شركة (OneGram) المتخصصة في المعاملات المالية، إصدار هذه العملة الرقمية، وتعد العملة الرقمية المشفرة الأولى في العالم تكون مدعومة بالذهب⁽⁴⁾.

كما أصدرت إمارة دبي عام 2022م أول قانون لتنظيم الأصول الافتراضية، ونص على إنشاء "سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية"، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، اللازم لمباشرة الأعمال التي تكفل لها تحقيق أهدافها، وبنات بها تنظيم خدمات الأصول الافتراضية، والإشراف والرقابة عليها⁽⁵⁾.

وفي مملكة البحرين، نجد أنها أُنحت لمصرف البحرين المركزي (CBB) التعامل بالعملة الرقمية المشفرة، كوسيلة للدفع، وهو ما يُمكن مستخدمي هذه العملة الرقمية من سحب أموالهم من خلال أجهزة الصرف الآلي المحلية المرتبطة بالبنوك⁽⁶⁾.

¹⁾ Department of financial Services, New York stets (on – line), Available:

HTTPS://www.dfs.ny.gov/apps_and_licensing/virtual_currency_businesses/regulation_history.

وعلى سبيل المثال، أصدر قسم الخدمات المالية في ولاية نيويورك عام 2015م ترخيصاً للبيوتكوين، هذا الترخيص يمنع أي شخص من الشروع في إتيان أي نشاط يتعلق بالعملات المشفرة، ما لم يحصل على رخصة من الهيئة المعنية بذلك قانوناً، وفي ذات السياق، انتهجت ولايات أمريكية أخرى ذات النهج، كولاية لويزيانا، وواشنطن، وأيداهو، واعتبروا تحويل العملات المشفرة ينطبق عليها مفهوم تحويل الأموال وفقاً لقانون تحويل الخدمات النقدية.

⁽²⁾ موقع على الإنترنت، تاريخ الزيارة 2025/4/15م:

<Ar.beincrypto.com>.

⁽³⁾ موقع على الإنترنت، تاريخ الزيارة 2025/4/15م:

<Ar.beincrypto.com>.

⁽⁴⁾ <HTTPS://eumlat.net>.

⁽⁶⁾ <HTTPS://btcacademy.online>.

⁽⁵⁾ القانون رقم (4) لسنة 2022م بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي.

وتُشيرُ الباحثةُ إلى وجود العديد من التحديات المشتركة بشأن التزام الدول بالآطر التنظيمية المقترحة في القانون الدولي للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة، منها صعوبة تطبيق القوانين على الأنشطة العابرة للحدود من ناحية، والاختلاف في تعريف العملات الرقمية المشفرة بين الدول من ناحية أخرى، الأمر الذي يُسفر عن اختلاف في التنظيم، ومن هنا يأتي دور المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للعمل على تقديم الدعم الفني والقانوني للدول لتعزيز التزامها بالآطر التنظيمية، لا سيما أن التعاون الدولي في مجال التعامل بالعملات الرقمية المشفرة لا يزال محدوداً في بعض المناطق، مما يُعيق تحقيق تنظيم شامل (1).

ثانياً: موقف بعض الهيئات الدولية من التعامل بالعملات الرقمية المشفرة:

1. صندوق النقد الدولي:

اكتفى صندوق النقد الدولي بمناقشة مميزات وعيوب التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، دون اتخاذ موقف واضح من تأييد أو رفض التعامل بها، وأشار لمميزات التعامل بها في مجال التجارة الإلكترونية، من سرعة وسهولة في إتمام المعاملات التجارية، ودعا الصندوق القائمين على إصدار العملات الرقمية المشفرة إلى ضرورة مراقبتها وتنظيم التعامل بها، وترسيخ التعاون الدولي لسن تشريعات تكافح مخاطرها (2).

وفي ذات الوقت، حذر صندوق النقد الدولي من أن التسرع في الاعتماد على العملات الرقمية المشفرة سينعكس بالسلب على استخدام المواطنين للعملات الوطنية، ما قد يضعف من قدرة البنوك المركزية على تنفيذ السياسات النقدية، وما قد يترتب على ذلك من زعزعة الاستقرار النقدي، وتفاقم مخاطرها على المستهلكين (3).

2. الاتحاد الأوروبي:

أطلق الاتحاد الأوروبي لائحة الأسواق في الأصول المشفرة (MiCA)، التي تهدف إلى وضع أطر تنظيمية موحدة لجميع الدول الأعضاء، وتركز اللائحة على حماية المستثمرين، وتنظيم العملات المشفرة، وتعزيز الشفافية في الأسواق الرقمية (4).

حظر البنك المركزي الأوروبي على الدول الأوروبية إصدار العملات الرقمية المشفرة، بناء على قرار وزراء مالية الاتحاد الأوروبي عام 2015م الذي قضى بضرورة سن تشريعات تمنع إصدارها بسبب استخدامها في تمويل التنظيمات الإرهابية (5).

3. منظمة اليونيسيف:

تعد منظمة اليونيسيف أول منظمة تابعة للأمم المتحدة تتبنى التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، لا سيما مع انخفاض الرسوم المفروضة على تحويل الأموال إلى الخارج، بالإضافة إلى أن التعامل بالعملات الرقمية المشفرة يحافظ على الشفافية أمام المانحين، إذ يُمكنهم من التعرف على كيفية صرف مساهماتهم، حيث تقوم المنظمة بالحفاظ على التبرعات بالعملة الافتراضية، دون تحويلها إلى عملة وطنية، وتحرص على إرسالها لتمويل البرامج

(1) موقع على الإنترنت، تاريخ الزيارة 2025/4/15م:

law.uodiyalaedu.iq.

(2) العضائية، عاصم عادل (2022م)، العملات الرقمية الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب، بحث تم نشره بمجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة الزيتونة، الأردن، ص 38.

(3) المشاوي، خالد (2023م)، تحذيرات من عدم صمود الاقتصادات الهشة أمام العملات الرقمية، ط1، مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 21.

(4) موقع على الإنترنت، تاريخ الزيارة 2025/4/15م:

Ar.beincrypto.com.

(5) حراق، سميرة (2023م)، دور تكنولوجيا البلوك تشين في تعزيز كفاءة المدفوعات الدولية – دراسة حالة تجربة سنغافورة وكندا للدفع عبر الحدود بواسطة البلوك تشين مشروع (Jasper - Ubin)، بحث تم نشره بمجلة الريادة لاقتصادية الأعمال، المجلد السابع، العدد الثالث، ص 221.

والعمليات التي تسهم فيها، وبالتالي ستضمن حصول المستحقين على نسبة أكبر من المساهمة الأصلية، مقارنة بالنقود التقليدية⁽¹⁾.

4. البنوك:

من أكبر الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها البنوك المركزية - غير الأمريكية - مسألة نقص الوعاء الدولار، وهو ما قد يسفر عن حدوث أزمة اقتصادية وطنية، وهو ما حدا بالبنوك المركزية إلى دراسة إصدار العملات الرقمية المُشفرة، في إطار من القواعد المنظمة لذلك، بهدف تقييم هذه التجربة. وبالفعل بدأت العديد من الدول في دراسة إمكانية إصدار العملات الرقمية المُشفرة، التي تتمتع بضمانة الدولة، وتخضع لسيادتها النقدية، وتطوير الاعتماد والاستفادة من التكنولوجيا، مع تطويعها لتظل تحت سيطرة البنك المركزي⁽²⁾.

المطلب الثاني: ضمانات التعامل بالعملات الرقمية المُشفرة في ضوء قواعد القانون الدولي العام

العملات الرقمية المُشفرة تتسم بعدم وجود تنظيم قانوني لها سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وسواء كانت الضوابط القانونية شكلية وموضوعية، وإنما تعتمد هذه العملات على ضمانات تكنولوجية تحوز على ثقة المتعاملين بها، فهذا الاستخدام الآمن لهذه العملات الرقمية المُشفرة، يعتمد بشكل كلي على ضمانات تقنية وفنية توفرها التكنولوجيا الحديثة⁽³⁾.

وتطبيقاً للضمانات التكنولوجية للاستخدام الآمن للعملات الرقمية المُشفرة، هي الاستخدام الواسع لعملة الـ "Bit coins"، وهي عملة رقمية مشفرة ليس لها وجود مادي ملموس، وتستخدم بشكل كامل عبر شبكة الإنترنت، التي ابتدعها شخص مجهول الهوية، عرف باسم (ساتوشي ناكاموتو)، وأصدرها عام 2009م كتطبيق مفتوح المصدر⁽⁴⁾.

والضمانات التكنولوجية للعملة الرقمية المُشفرة يُمكن تعريفها بأنها "مجموعة من الضوابط تماثل وتحاكي الضوابط القانونية التقليدية، التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، وفقاً لقواعد موضوعية أو شكلية مُجردة، والتي قد تكون قواعد أمرة أو مُكملة، وهذه الضمانات التكنولوجية للعملة الرقمية المُشفرة تتم بتفعيل عدة قواعد تقنية وفنية، يتم إعدادها سلفاً عبر شبكة الإنترنت، وتهدف إلى ضبط المحتوى الإلكتروني، وتنظيم سلوك المتعاملين بالعملات الرقمية المُشفرة، هذا السلوك المرتبط بعملية إصدارها وتداولها وحمايتها"⁽⁵⁾.

ورغم أن الضمانات التكنولوجية للعملة الرقمية المُشفرة لا تباشرها الدولة، كما أنها ضمانات غير مركزية، إذ يقوم على تشغيلها وإدارتها جهات غير معروفة، إلا أن القائمين على إصدارها وإدارتها راهنوا على هذه الضمانات التي تحاكي الضمانات القانونية، من خلال خلق بيئة آمنة حازت على ثقة الناس بالتداول الآمن لهذه العملات، والوفاء بالالتزامات بدلاً من العملات التقليدية⁽⁶⁾.

¹⁾ [HTTPS://arabic.rt.com/it/1050881](https://arabic.rt.com/it/1050881).

²⁾ علي، محمد عشري (2022م)، العملة الرقمية للبنوك المركزية وأثارها المحتملة على السياسة النقدية، بحث تم نشره بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص 429.

³⁾ أسامة، محمد بدر (2021م)، ثورة النقود الرقمية وأثرها على السياسات النقدية، بحث تم نشره بمجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد التاسع، ص 20.

⁴⁾ الزعابي، عبد الله ناصر (2020م)، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن - دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة لنيل درجة الماجستير غير منشورة، جامعة الإمارات العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 128.

⁵⁾ شورش، علي (2022م)، أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية، بحث تم نشره بمجلة جامعة التنمية، المجلد الخامس، العدد الأول، ص 511.

⁶⁾ ماهر، منير أحمد (2023م)، التوجه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية - البيبتكوين أنموذجاً، بحث تم نشره بمجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر، ص 24.

ونجاح الضمانات التكنولوجية للعملة الرقمية المُشفّرة يعتمد على قوة البنى التحتية لشبكة الإنترنت بالدولة، بما يُمكنها من ضبط كل ما يتم عليها من سلوك إلكتروني، خاصة التعامل بهذه العملات، دون تدخل من مستخدمي العملة الرقمية، فكلما كانت الدولة متطورة من الناحية التكنولوجية والتقنية، كلما سارعت بتبني التعامل مع العملات الرقمية المُشفّرة، وبناء عليه نجد أن دولاً مثل اليابان وألمانيا وبريطانيا والسويد وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم من الدول سارعت إلى الاعتراف بالعملات الرقمية المُشفّرة، وتوسعت بالتعامل بها كبديل آمن للعملات التقليدية، وفي المقابل نجد أن كثيراً من الدول اتخذت موقفاً حذراً وصل إلى حد منع التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، كالأردن ومصر، في ظل غياب وجود تنظيم تشريعي لهذه العملات، سواء على المستوى الوطني أو الدولي (1).

تعقيب للباحثة بشأن المخاطر الأمنية والتكنولوجية المرتبطة بالعملات الرقمية المُشفّرة:

- ترى الباحثة أن ضمانات التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة في ضوء قواعد القانون الدولي العام، لا تمنع المخاطر الأمنية السيبرانية المرتبطة بالتعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، ومنها على سبيل المثال:
- الاختراقات وسرقة الأصول الرقمية: التي تتمثل في تعرّض المحافظ الرقمية ومنصات التداول للاختراق، مما قد يُسفر عن خسائر مالية ضخمة.
 - محاولات سرقة المفاتيح الخاصة (Privat Keys)، التي تُعدّ من أبرز التهديدات شيوياً.
 - استغلال الثغرات في العقود الذكية، والقيام بهجمات تستهدفها، وسرقة الأموال وتعطيل العمليات.
 - استخدام مواقع وهمية، وإرسال بريد إلكتروني لسرقة بيانات المستخدمين، يُمثل شكلاً من أشكال التصيد الاحتيالي (Phishing).
 - انتشار عمليات استهداف الأنظمة المرتبطة بالعملات الرقمية المُشفّرة، وطلب فدية (Ransomware)، مُقابل استعادة البيانات.
 - القيام بهجمات مُعقّدة (APTS) تستهدف البنية التحتية للعملات الرقمية المُشفّرة على المدى الطويل.

(1) صلاح، أسامة محمد (2024م)، الاستخدامات الرقمية في منظومة الجرائم المنظمة عبر الوطنية – العملات الرقمية أنموذجاً، بحث تم نشره بمجلة جامعة جيهان – أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، المجلد 2، ص 101.

المبحث الثاني

معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفرة في ضوء قواعد القانون الدولي وسبل الحد منها

تمهيد وتقسيم

للقوف على معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفرة في ضوء قواعد القانون الدولي وسبل الحد منها، قسّمت الباحثة هذا المبحث لمطلبين، تناولت في الأول معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفرة في ضوء قواعد القانون الدولي، واستعرضت في الثاني سبل الحد من معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفرة، وذلك على التفصيل التالي:

المطلب الأول: معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفرة في ضوء قواعد القانون الدولي

تواجه العملات الرقمية المُشفرة العديد من المعوقات التي تمثل تحديات هيكلية، أبرز هذه المعوقات هي قدرة مستخدمها على إخفاء هويته الحقيقية، وهو ما قد يعتبرها بعض الخارجين على القانون ميزة يلجؤون إليها لإخفاء نشاطاتهم الإجرامية، كدعم التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، وتوفير ملاذ آمن لارتكاب جريمة غسل الأموال، بالإضافة لما يمثله هذا التحدي من تهديد مباشر لمستقبل التجارة الإلكترونية⁽¹⁾. ومن ناحية أخرى تواجه العملات الرقمية المُشفرة تحديات تتعلق بارتكاب العديد من عمليات القرصنة التي تستهدف تشفير بيانات الضحايا، وابتزازهم ومطالبتهم بتحويل أموال من خلال العملات الرقمية المُشفرة، لإعادة فك تشفير البيانات، كما حدث - على سبيل المثال - مع شركة (GBS) وهي أكبر شركة للأغذية الزراعية في البرازيل في مجال تعبئة اللحوم، إذ اضطرت لدفع فدية مالية قدرها أحد عشر مليون دولار بعملة الـ "Bit coins" لفك تشفير البيانات⁽²⁾.

وتبيّن الباحثة أبرز المعوقات والتحديات أمام التوسع في استخدام العملات الرقمية المُشفرة، ومنها:

1. تذبذب بيئة إصدار العملات الرقمية المُشفرة:

من أبرز معوقات استخدام العملات الرقمية المُشفرة عدم انتظام المنصات الخاصة بها، وغموض الوضع القانوني الذي ينظمها، وغياب السيطرة المركزية على سعر هذه العملات الرقمية المُشفرة، وكميتها، أو ما يعادلها من الودائع، بالإضافة إلى خضوعها للعرض والطلب، وهو ما ينعكس بالتبعية على الأسعار⁽³⁾. ولقد أصدر بنك إنجلترا ملاحظات توضح السبب وراء شهرة العملات الرقمية المُشفرة، وهو استخدامها لتخزين القيمة، وليس وسيطاً للتبادل، مما يجعلها بهذا المعنى أقرب للسلع من أن تكون نقوداً، وهذا الأمر أفقد اليقين بشأن سعرها الحقيقي، ورفع نسبة مخاطر سعر الصرف⁽⁴⁾.

2. افتقار المنصات الإلكترونية للعملات الرقمية المُشفرة لعنصر الأمن والسلامة:

(1) خليفة، إيهاب (2022م)، حتمية التطور - مستقبل النظام المالي العالمي في ظل العملات المشفرة، ورقة علمية تم تقديمها لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر، متاح على الرابط التالي: تاريخ الزيارة 2025/2/1م: [HTTPS://idsc.gov.eg/Documentlibrary/view/4696#_PDFcontainer](https://idsc.gov.eg/Documentlibrary/view/4696#_PDFcontainer).

(2) بدروني، عيسى (2023م)، المعاملات المشفرة - النشأة والتطور والمخاطر، بحث تم نشره بمجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص 80.

(3) أبو صلاح، أيمن عز الدين (2021م)، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية - دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، أطروحة لنيل درجة الماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران، ص 2.

(4) نور الدين، صويلحي (2023م)، أثر تعدين البيتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، بحث تم نشره بمجلة آفاق عليمية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى، المجلد العاشر، العدد الثاني، الجزائر، ص 231.

نظراً لتداول واستخدام العملات الرقمية المُشفَّرة عبر شبكة الإنترنت، فإن مسؤولية تأمينها تنتقل من المصارف والبنوك والجهات الرسمية إلى مالك المنصة الإلكترونية، الذي يجب عليه أن يكون قادراً على ضمان حماية المنصة من التطفل والاحتيال وإرسال الفيروسات.

كما أن الطبيعة اللامركزية للعملات الرقمية المُشفَّرة تجعل من الصعب تحديد سلطة مركزية للتحكيم في حال نشوب النزاعات بين مالك العملة وصاحب المنصة الإلكترونية، كتعرض الأول للسرقة أو الفقدان، لا سيما أن المعاملات الإلكترونية لا يمكن التراجع عنها، كما قد يفقد حاملون لها الرقم السري الخاص بها، وأرقام تعاملهم بها، التي تكون مطلوبة لإنفاق العملات الرقمية المُشفَّرة، مما قد يسفر عن تعرض حاملها لخسارة فادحة، وعدم قدرته للجوء إلى أي جهة رسمية للمساعدة⁽¹⁾.

3. عدم وجود ترابط بين شبكات منصات التداول:

نظراً لتعدد أشكال العملات الرقمية المُشفَّرة، تتعدد في المقابل منصات تداولها، إلا أن منصة تداول عملة بعينها مثل عملة الـ "Bit coins" تصبح بمنزلة آلية قابلة للتطبيق، وتعتمد في جزء كبير منها على ديناميكيات العمل المشترك، مع نماذج أخرى للتبادل، ولقد أثبتت الدراسات أن غالبية المعاملات العالمية تتم نقداً، والسبب في ذلك يرجع إلى عوامل عديدة، منها عدم الوصول للشمول المالي، أو عدم الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من قبل المستهلكين، وكذلك عوامل ثقافية، أو كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي⁽²⁾.

4. معوقات وتحديات قانونية وتنظيمية:

تتجه غالبية دول العالم إلى التوسع في استخدام التكنولوجيا المعاصرة، والعمل على ترسيخ الشمول المالي، خاصة في مجال التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية، وهو ما يعتمد على إسراع الدول في توفير بيئة تنظيمية وقانونية آمنة ومناسبة للتعامل مع العملات الرقمية المُشفَّرة.

إلا أن ذلك يصطدم بالعديد من المعوقات والتحديات، على رأسها التحديات القانونية، التي تتمثل في عدم الاعتراف الرسمي للعديد من الدول والمؤسسات الرسمية بالعملات الرقمية المُشفَّرة، كما أن إنشاء بنية تحتية إلكترونية لها تكون عالية التكلفة.

ولا يخفى مخاوف الدول في حال الاعتماد على العملات الرقمية المُشفَّرة في المعاملات المالية إلى هروب رؤوس الأموال، بسبب ظاهرة تقلب أسعار الصرف، الناشئة عن استخدام المواطنين لعملة افتراضية صادرة عن اقتصاد يتمتع بأساسيات اقتصادية قوية، وهي من المخاطر التي يخشاها المستثمرون، مما قد يعطل الإقراض المصرفي، ويعمل على إزالة السيولة المحلية من الودائع المصرفية⁽³⁾.

تعقيب للباحثة:

مما سبق، ترى الباحثة أن التوسع في استخدام العملات الرقمية المُشفَّرة يصطدم بالعديد من المعوقات، وأبرزها أنه يتم إصدار هذه العملات الرقمية في بيئة غير مؤمنة، وغير متعارف عليها، لذا ترى الباحثة ضرورة الاعتراف القانوني بشرعيتها، ومنحها القوة الرسمية، حتى يقبل الأفراد والجهات على قبولها كوسيط للتبادل ومقابل

(1) منصور، علي شطا (2022م)، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، الواقع وآفاق المستقبل، بحث تم نشره بمجلة الحقوق، جامعة البحرين، العدد 37، الجزء الأول، ص 20.

(2) أنير، صلاح إبراهيم (2023)، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، أطروحة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، ص 195.

(3) زهري، محمد عبد الفتاح (2022م)، أثر عوامل الثقة الإلكترونية للبيتيكوين على المعاملات الفندقية كآلية للتحول الرقمي في مصر، بحث تم نشره بمجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس، المجلد 20، العدد 4، ص 515.

للفاء، كما أن البيئة التكنولوجية لنقل وتداول العملات الرقمية المُشفرة غير متوافرة في جميع الدول على ذات الدرجة من التقدم، مما يجعل استخدامها ذا تأثير مباشر على اقتصاد الدولة وتعاملات الأفراد والبنوك المختلفة.

المطلب الثاني: سبل الحد من معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفرة:

في ضوء تعاضد دور العملات الرقمية المُشفرة، أضحى من الصعب على الحكومات تجاهل انتشار التعامل بها، لما تتمتع به من سمات وخصائص فريدة، إلا أن التعامل بالعملات الرقمية المُشفرة، محفوف بمخاطر تقنية وقانونية عديدة، تتطلب ضرورة وجود سبل قانونية للحد من معوقات استعمالها، وضمان استخدامها في تحقيق أغراض مشروعة، وذلك من خلال إيجاد ووضع قواعد قانونية تنظم استخدامها.

1. سن تشريعات وطنية تنظم استخدام العملات الرقمية المُشفرة:

في إطار سعي جميع الدول إلى مواكبة التطورات التكنولوجية المعاصرة، لا سيما في القطاع المصرفي، كان لزاماً وضع تنظيم قانوني يتسم بالمرونة، للتعامل مع مستجدات الاقتصاد الرقمي، وتحقيق عنصري السرعة والائتمان التي تقوم عليهما التجارة الإلكترونية، وتسهم في حماية المستخدمين للعملات الرقمية المُشفرة⁽¹⁾.

2. اشتراط الحصول على ترخيص باستعمال العملات الرقمية المُشفرة:

من أبرز معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفرة، التي دفعت العديد من الدول إلى رفض التعامل بها إلى الآن، هي الغموض المصاحب لاستعمال هذه العملات، إذ تتم المعاملات من خلالها دون دمج أو ربط المعلومات التي تُمكن السلطات من تحديد هوية الشخص الذي قام بالمعاملة، وهو ما يُسهّل إجراء معاملات غير قانونية، قد تمس بالأمن القومي والاقتصادي للدولة.

ويزداد الأمر صعوبة لعدم قدرة الحكومات من تعقب هوية مستخدم العملات الرقمية المُشفرة، لذا كان من اللازم اشتراط الحصول على ترخيص من قبل سلطات الدولة لاستعمال العملات الرقمية المُشفرة، إذ إن التقدم للحصول على ترخيص في هذا الشأن يتطلب الإفصاح عن معلومات تساعد في تحديد هوية مقدم الطلب، ونقص عن أغراضه من استعمال العملات الرقمية المُشفرة.

وتطبيقاً لذلك، نصت المادة (32) من القسم الأول من قانون البنوك في ألمانيا على أنه "أي شخص يمارس الأعمال المصرفية، أو الخدمات المالية، لأغراض تجارية في ألمانيا، يحتاج إلى إذن، أو ترخيص كتابي من الوكالة الإشرافية المالية الفيدرالية الألمانية (GFFSA)، ويحدد قانون البنوك الألماني ما يندرج تحت فئة الخدمات المالية"⁽²⁾.

وأيضاً نجد في الولايات المتحدة الأمريكية، تحكم الحكومة الفيدرالية في حركة الأموال، من خلال شبكة إنفاذ الجرائم المالية (Finsen)، وبمقتضى التنظيم الحالي، يُمكن لبورصات العملات المُشفرة العمل كشركات لتقديم الخدمات المالية (MSBS)، شريطة أن تتوافق مع القواعد المنصوص عليها في قانون السرية المصرفي (BSA).

⁽¹⁾ ومن صور ذلك ما سارع به المشرع الأردني من سن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2015م، وأيضاً تعليمات الدفع بواسطة الهاتف النقال لسنة 2013م، ونظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال لسنة 2017م. انظر دراسة مقدمة من البنك المركزي الأردني (2020م)، العملات المشفرة، الأردن.

⁽²⁾ Boehm, F, Pesch, P, Bitcoin: A Fierst legal Analysis – with reference to German and US – American law, institute for Information, Telecommunication and Media law, University of Munster, Germany.

وفي ذات السياق، تقتصر الحكومة الفيدرالية الأمريكية فيما يتعلق بإصدار تراخيص صرف العملات المُشفّرة، على الشركات المُسجّلة على أن موطنها في إحدى الولايات، ويتم إصدار رخصة خاصة في كل ولاية، حسب قوانينها وشروطها⁽¹⁾.

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض قواعد تنظيمية خاصة لتحديد هوية مستخدمي العملات الرقمية المُشفّرة، مما يعني أن كافة المؤسسات التي تسمح بشراء وبيع تلك العملات، تمتثل لكافة اللوائح التنظيمية لمكافحة جرائم غسل الأموال (AML)، والقواعد المعروفة باسم "اعرف عميلك (KYC)"⁽²⁾. جميع هذه الإجراءات السابقة، يمكن اعتبارها خطوة هامة للحد من معوقات استعمال العملات الرقمية المُشفّرة، وتقليل مخاطرها، وضمان الاستفادة بالشكل الأمثل مما تحققه من مميزات، إذ تسهم في رفع الجاهلية عن المتعاملين بها، وتحديد هويتهم، مما يوفر الأمان في استخدامها.

3. ضرورة التعاون الدولي في مجال التشريع:

في ضوء ما تنسم به العملات الرقمية المُشفّرة من طبيعة دولية، بحيث يتم التعامل بها في أي مكان في العالم عن طريق شبكة الإنترنت، لذا فإن ذلك من شأنه أن يجعل التنظيم القانوني الوطني لهذه العملات غير كاف لاستعمالها بشكل آمن، وبناء عليه، فلا مفر من وجود تنظيم وتعاون دولي من خلال إبرام اتفاقيات دولية وثنائية تحدد مسؤوليات مواطني كل دولة، لا سيما أن هذا التعاون الدولي يمكنه أن يحل المعوقات الخاصة باستعمال العملات الرقمية المُشفّرة، ومن بين هذه المعوقات الشفافية، والخصوصية، وغسل الأموال⁽³⁾.

¹⁾ Cryptocurrency License costs (2022), Money Gate (on – line) available:

<HTTPS://money-gate.com/cryptocurrency-license-costs>.

²⁾ WHY is identity Verification Important for crypto companies, GBG Gate (on – line) available:

<HTTPS://www.gbgpl.com/en/blog/why-is-identity-verification-important-for-crypto-companies>.

⁽³⁾ الشافعي محمد (2019م)، النقود الإلكترونية – مفهومها وأثارها النقدية والاقتصادية والمالية، بحث تم نشره بمركز البحوث والتوثيق، اتحاد غرف التجارة والصناعة، العدد 27، المجلد 108، ص 61.

المبحث الثالث

التحديات المستقبلية والاتجاهات المتوقعة في تنظيم العملات الرقمية المُشفَّرة على المستوى الدولي

تمهيد وتقسيم

في ضوء ما تشهده العملات الرقمية المشفرة من تطور وانتشار سريع في السنوات الأخيرة، ازداد اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية بتنظيم هذا القطاع المتنامي، لا سيما ما يتعلق بالأمن السيبراني، من خلال الاستثمار في تقنيات الأمان، والتدريب المستمر للموظفين للتصدي لهذه التهديدات، وسن تشريعات جديدة، أو إجراء تعديلات على تشريعات قائمة بالفعل لحماية البيانات والخصوصية، وتحقيق التكامل الفعال مع الأنظمة المالية التقليدية لضمان استقرار الأسواق المالية وحماية المستثمرين، الأمر الذي يتطلب ضرورة قيام الحكومات بوضع سياسات تنظيمية متوازنة.

وتستعرض الباحثة من خلال هذا المبحث، آفاق التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، في المطلب الأول، يعقبه التعرض للإطار العملي للدراسة، في المطلب الثاني، وذلك على التفصيل التالي:

المطلب الأول: آفاق التعامل بالعملات الرقمية المُشفَّرة

فكرة التعامل بالعملات الرقمية المُشفَّرة أصبح محل بحث وتطوير على المستوى الدولي، لما يحمله من مميزات من أهمها تعزيز الكفاءة والأمان في أنظمة الدفع، مما يجعل لهذه العملات آفاقاً مستقبلية واعدة، إذ يسعى صندوق النقد الدولي إلى إصدار عملة رقمية دولية.

وفي هذا الإطار، عقد صندوق النقد الدولي عدة اجتماعات، وأعلنت هيئة النقد للعملة الرقمية⁽¹⁾، عن إطلاقها الرسمي لعملة رقمية دولية للبنك المركزي، من شأنها تعزيز السيادة النقدية للبنوك المركزية المشاركة، تتوافق مع توصيات سياسة الأصول المُشفَّرة التي اقترحتها صندوق النقد الدولي.

وتتمثل رؤية صندوق النقد الدولي (Imf) في تعريف هيئة الوحدة النقدية العالمية، والمعروفة باسم (Unicoin)، هذه الوحدة هي ابتكار في تقنية مخزن تشفير، مدعومة بالذكاء الاصطناعي (AI)، وتعتمد للسياسات النقدية المصرفية المركزية إطاراً يضمن استمرار عمليات الطلب والشراء، والحد الأدنى من تقلب الأسعار، وأهداف تسعير الأصول السنوية⁽²⁾.

ويرى صندوق النقد الدولي أن هذه الرؤية تمثل الحل الدقيق للبنوك المركزية في جميع دول العالم، فالمدفوعات العابرة للحدود غالباً ما تتسم بالبطء، وارتفاع التكلفة، وزيادة نسبة المخاطرة، في حين أن الاعتماد على هيئة الوحدة النقدية العالمية (Unicoin) من شأنه جعل الأطراف المقابلة في ولايات قضائية مختلفة تعتمد على علاقات موثوقة، وتسد الفراغ المتمثل في عدم وجود أصل تسوية مشترك جنباً إلى جنب مع قواعد الحكومة المشتركة.

⁽¹⁾ هيئة النقد للعملة الرقمية هي منظمة خاصة تعمل على الاهتمام بالعملات الرقمية في البنوك المركزية والأنظمة المالية، ويعمل الفريق التنفيذي لهذه المنظمة مع الحكومات والبنوك المركزية على البلوك تشين وتشفير العملات الرقمية منذ عام 2013م. انظر في ذلك آدمز، جوش (2023م)، ما هي الصفقة مع عملة البنك المركزي الرقمية الدولية الجديدة، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي (تاريخ الزيارة 2025/2/1م):

[HTTPS://beincrypto.com](https://beincrypto.com).

⁽²⁾ [HTTPS://digitalfoundation.com/the-digital-currency-monetary-dcma-launches-an-international-central-bank-digital-currency-CBDC](https://digitalfoundation.com/the-digital-currency-monetary-dcma-launches-an-international-central-bank-digital-currency-CBDC).

ورغم أن صندوق النقد الدولي لم يصادق بشكل رسمي على الوحدة النقدية العالمية (Unicoin)، إلا أنه في مناقشات الفريق الأسبوعية أثناء مراجعة الورقة البيضاء الصادرة عن هيئة أسواق المال، لم يبد ثمة اعتراضات على العملات الأجنبية.

المطلب الثاني: الإطار العملي للدراسة

يوجد العديد من الدول - كدولة المكسيك على سبيل المثال - أصدرت تشريعات خاصة بتنظيم التعامل بالعملات الرقمية المُشفَّرة، مما سهّل تعامل القضاء مع النزاعات الناشئة عنها، وفي المقابل تعامل دول أخرى مع العملات الرقمية المُشفَّرة وفقاً للقواعد العامة في القانون والقضاء، ومنها بعض الدول العربية، كالعراق والأردن ومصر⁽¹⁾.

وبهدف إثراء هذه الدراسة، تستعرض الباحثة تطبيقاً من التطبيقات القضائية الخاصة بالعملات الرقمية المُشفَّرة، يتمثل في: صدور قرار في هذا الشأن من محكمة العدل الأوروبية سنة 2015م يحمل رقم C-264/14، هذا القرار يعد من أهم القرارات التي عالجت إشكالية تخص ضريبة العملات الرقمية، خاصة عملة الـ "Bit coins".

وتتلخص وقائع القضية في أن طرفي الخصومة، الذي كان أحدهما مصلحة الضرائب في السويد، قد طلبا من محكمة العدل الأوروبية من خلال المحكمة الإدارية العليا في السويد، وضع تفسير التوجه الضريبي لمجلس الاتحاد الأوروبي لعام 2006م، الوارد النص عليه في المادة (2/أ) بقولها "تخضع المعاملات التالية لضريبة القيمة المضافة: أ- توريد السلع للمقابل داخل أراضي دولة عضو من قبل شخص خاضع للضريبة ..".

وكذلك نصت المادة (135) على أنه "تستثنى الدول الأعضاء المعاملات التالية: أ- معاملات التأمين وإعادة التأمين، بما في ذلك الخدمات ذات الصلة التي يؤديها وسطاء التأمين ووكلاء التأمين. ب- منح الائتمان والتفاوض عليه، وإدارة الائتمان من قبل الشخص الذي يمنحه .."⁽²⁾.

وكان مقتضى التفسير يتمثل في توضيح ما إذا كانت عوائد العملة الرقمية المُشفَّرة الـ "Bit coins"، خاضعة لضريبة القيمة المضافة من عدمه، باعتبار أن هذه العملة سلعة، ومدى إمكانية دخولها ضمن الأنشطة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، بمقتضى توجيه الاتحاد الأوروبي.

ولقد توصلت المحكمة في معرض القرار إلى ما يلي:

1. فيما يتعلق بتفسير المادة (135) بشأن الإعفاءات المقررة بموجب توجيه مجلس الاتحاد الأوروبي، اعتبرتها المحكمة إعفاءات توجه إلى المعاملات المالية، وبناء عليه فإن خدمات تحويل الأموال يمكن أن تندرج ضمن هذه الإعفاءات.
2. أقر مجلس الاتحاد الأوروبي في توجيهه بإعفاء بعض المعاملات المالية من ضريبة القيمة المضافة، كالمعاملات التي تتم بالعملات القانونية، سواء كانت عملات ورقية أو معدنية، واعتبرت محكمة العدل الأوروبية أن قبول طرفي المعاملة التعامل بالعملية الرقمية المُشفَّرة الـ "Bit coins"، كاف لاعتبارها من قبيل العملات القانونية، وبالتالي تُعدّ معفاة من ضريبة القيمة المضافة.
3. وفي النهاية خلصت المحكمة إلى أن التعامل بالعملات الرقمية المُشفَّرة بدلاً من العملات القانونية التقليدية أو العكس، يعد معاملات مالية معفاة من ضريبة القيمة المضافة، وأقرت محكمة العدل

⁽¹⁾ خلف، أحمد الدخيل (2021م)، العملات المشفرة بين التجريم والتنظيم، بحث تم نشره بمجلة الباحث للعلوم القانونية، المجلد الأول، العدد الأول، ص 213.

⁽²⁾ Council Directive European 2006/112/Ec of 28/11/2006.

الأوروبية في قرارها التفسيري بأن العملة الرقمية المُشفرة الـ "Bit coins"، صالحة لأن تكون وسيلة للدفع معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

ومما سبق تستنبط الباحثة عدة مبادئ، أبرزها:

1. أن محكمة العدل الأوروبية أقرت مبدأ يتمثل في أن التعامل بالنقد المتفق عليه من قبل طرفي المعاملة، يتضمن سمات وخصائص المناقصة القانونية.
2. أن محكمة العدل الأوروبية أوضحت في قرارها التفسيري الطبيعة القانونية للعمليات الرقمية المُشفرة، ومنها عملة الـ "Bit coins"، وكشفت أنها صالحة أن تكون وسيلة دفع.
3. أن محكمة العدل الأوروبية لم تعتبر أن عملة الـ "Bit coins"، سلعة يمكن أن تترتب على التعامل بها فرض ضريبة القيمة المضافة.

الخاتمة

سلطت هذه الدراسة الضوء على دور القانون الدولي العام في تنظيم استخدام العملات الرقمية المُشفرة، باعتباره شكلاً مستحدثاً ووافداً جديداً فرض نفسه على مستوى النظام النقدي العالمي، كونها عملات تشفيرية ليس لها وجود مادي ملموس، ويتم التعامل بها عن طريق الإنترنت، دون أن تخضع لرقابة الجهات الرسمية. وتمثل الهدف من التعامل بهذه العملات الرقمية المُشفرة في إحلالها محل النقود القانونية التقليدية، ويتم قبولها كوسيلة للدفع لدى الأفراد والمؤسسات، ولذلك كان لا بد من السعي نحو إيجاد تكييف قانوني مناسب لطبيعتها، وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، واستعراض التشريعات الدولية التي تنظم التعامل بها بما يجعل هذا التعامل آمناً.

ولقد هدفت الدراسة إلى مناقشة مسألة من المسائل التي أثارت جدلاً واسعاً بين الدول، وهي مسألة التعامل بالعملات الرقمية المُشفرة، وفق قواعد القانون الدولي، وما يرتبط بها من إشكاليات قانونية كثيرة، لا سيما أنها حديثة العهد في التعامل بها، وليس لها حتى الآن قواعد قانونية تنظمها رغم ارتباطها بشكل وثيق باقتصادات الدول.

وانتهت الباحثة إلى مجموعة من النتائج، نستعرضها فيما يلي، إضافة إلى بعض التوصيات التي تأمل أن تساهم في تأطير دور القانون الدولي العام في تنظيم استخدام العملات الرقمية المُشفرة، وذلك على التفصيل التالي:

النتائج:

1. إن العملات الرقمية المُشفّرة هي عُملات افتراضية، يتم التعامل بها عبر شبكة الإنترنت فقط، ولا وجود مادي ملموس لها.
2. لا يوجد تعريف موحد للعملات الرقمية المُشفّرة، ورغم ذلك يوجد اتفاق في كونها تعتمد على التشفير، بنظام لا مركزي، وتعتمد في تداولها على تكنولوجيا البلوكشين، وهو ما يميزها عن العملات القانونية.
3. جميع المعاملات بالعملات الرقمية المُشفّرة تتم دون تدخل من أي بنك مركزي، ولا تعد شكلاً كاملاً من المال وفقاً للأدب الاقتصادي، إذ إنها غير قادرة على تلبية وظيفة النقود بشكل كامل، بأن تكون مخزنة للقيمة، ووسيلة دفع، ووحدة حساب، كما أنها لا تصدر من جهة رسمية، مما يجعلها عُملات غير قانونية.
4. اختلفت التشريعات حول العالم في مدى مشروعية التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، فمنهم من حظرها، كالأردن، ومصر، والجزائر، ومنهم من سارع بإجازتها، وتنظيمها كألمانيا، وكندا، وأمريكا.
5. تفتقر العملات الرقمية المُشفّرة للبنية التحتية سواء التكنولوجيا أو التنظيمية القانونية، لا سيما لدى الدول النامية.

التوصيات:

1. ضرورة إيجاد تنظيم قانوني دولي ينظم التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، كونها ذات طبيعة عالمية، وغير مُحددة بنطاق جغرافي.
2. توصي الباحثة بضرورة إدخال العملات الرقمية المُشفّرة تحت سيطرة البنوك المركزية، ومنحها حق إصدارها، لمنع استئثار دولة بعينها لإنتاجها، لضمان الحفاظ على التوازن الاقتصادي، ومنع سيطرة قوة واحدة في هذا المجال المالي.
3. ضرورة إنشاء جهات رقابية دولية مختصة بوضع معايير تنظيمية للتعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، وتشرف على تنفيذها، مع فرض جزاءات مناسبة حال مخالفة هذه الإجراءات والشروط.
4. توصي الباحثة بعدم التسرع بحظر التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، لما تتمتع به من خصائص فريدة، تعود بالإيجاب على اقتصاديات الدول، لذا يجب العمل على تنظيم التعامل بها، لتجنب حرمان الدول من النمو السريع والسهل لاقتصاداتها، كما أنه يصعب تطبيق الحظر على التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، لطبيعتها العالمية، لا سيما أنها أصبحت أمراً واقعاً.
5. توصي الباحثة بتشكيل لجنة دولية تضم كافة التخصصات الفنية والتكنولوجية والقانونية والمصرفية لدراسة تقنية التعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، مع تجنب عيوبها، وتحديات استخدامها.
6. ضرورة العمل على توفير الحماية الكاملة للتعامل بالعملات الرقمية المُشفّرة، سواء الحماية الجزائية، أو الإدارية، أو المدنية، وذلك من خلال تبني سياسات تشريعية مرنة، يسهل تعديلها بشكل يتناسب طردياً مع التطور السريع في المجال التقني والفني للعملات الرقمية المُشفّرة.
7. يجب وضع معايير للعملات الرقمية المُشفّرة قبل إقرارها، وضمان صلاحيات البنوك، وعدم تأثيرها على مكتسباتها، مع توفير طرق مشروعة قانونياً للحصول على هذه العملات والتداول بها.
8. توصي الباحثة بضرورة التفات الدول إلى مسألة تكييف العملات الرقمية ضريبياً، نظراً للإيراد المتنوع الذي قد يشكل إيراداً إضافياً للدولة.

المراجع

الكتب:

1. المشاوي، خالد (2023م)، تحذيرات من عدم صمود الاقتصادات الهشة أمام العملات الرقمية، ط1، مصر، دار النهضة العربية، القاهرة.

الأبحاث والمقالات العلمية

1. أحمد قاسم (2022م)، العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة – الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها – دراسة مقارنة، بحث تم نشره بمجلة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد الثاني
2. أسامة، محمد بدر (2021م)، ثورة النقود الرقمية وأثرها على السياسات النقدية، بحث تم نشره بمجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد التاسع
3. بدر الدين براحلية (2023م)، التوجهات الجديدة في تنظيم العملات الافتراضية، بحث تم نشره بالمجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 14، المجلد الأول.
4. بدروني، عيسى (2023م)، المعاملات المشفرة – النشأة والتطور والمخاطر، بحث تم نشره بمجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد الخامس، العدد الثاني
5. حراق، سميرة (2023م)، دور تكنولوجيا البلوك تشين في تعزيز كفاءة المدفوعات الدولية – دراسة حالة تجربة سنغافورة وكندا للدفع عبر الحدود بواسطة البلوك تشين مشروع (Jasper – Ubin)، بحث تم نشره بمجلة الريادة لأقتصادية الأعمال، المجلد السابع، العدد الثالث
6. خلف، أحمد الدخيل (2021م)، العملات المشفرة بين التجريم والتنظيم، بحث تم نشره بمجلة الباحث للعلوم القانونية، المجلد الأول، العدد الأول
7. خليفة، إيهاب (2022م)، حتمية التطور – مستقبل النظام المالي العالمي في ظل العملات المشفرة، ورقة علمية تم تقديمها لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر
8. زهري، محمد عبد الفتاح (2022م)، أثر عوامل الثقة الإلكترونية للبينكين على المعاملات الفندقية كآلية للتحويل الرقمي في مصر، بحث تم نشره بمجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس، المجلد 20، العدد 4
9. الشافعي محمد (2019م)، النقود الإلكترونية – مفهومها وآثارها النقدية والاقتصادية والمالية، بحث تم نشره بمركز البحوث والتوثيق، اتحاد غرف التجارة والصناعة، العدد 27، المجلد 108
10. شورش، علي (2022م)، أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية، بحث تم نشره بمجلة جامعة التنمية، المجلد الخامس، العدد الأول
11. صلاح، أسامة محمد (2024م)، الاستخدامات الرقمية في منظومة الجرائم المنظمة عبر الوطنية – العملات الرقمية أنموذجاً، بحث تم نشره بمجلة جامعة جيهان – أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، المجلد 2
12. عائشة، بوتلجة (2023م)، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، بحث تم نشره بالأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 2
13. عبد الله لعور (2022م)، العلاقة بين النقود الإلكترونية – العملات الرقمية – العملات الافتراضية والعملات المشفرة، البحث في المفهوم تم نشره بمجلة الاقتصاد الصناعي، خزارتك.

14. العضيلية، عاصم عادل (2022م)، العملات الرقمية الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب، بحث تم نشره بمجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة الزيتونة، الأردن
15. علي، محمد عشري (2022م)، العملة الرقمية للبنوك المركزية وآثارها المحتملة على السياسة النقدية، بحث تم نشره بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر
16. لافي محمد دراك (2020م)، تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي - البيتكوين (العملة الرقمية) أنموذجاً على الاستخدام الآمن بضمانات تكنولوجية في غياب الضمانات القانونية، بحث تم نشره بمجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس
17. ماهر، منير أحمد (2023م)، التوجه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية - البيتكوين أنموذجاً، بحث تم نشره بمجلة بيت المشورة، الدوحة، قطر
18. منصور، علي شطا (2022م)، العملات الافتراضية المُشفّرة وأثرها على مستقبل المعاملات، الواقع وآفاق المستقبل، بحث تم نشره بمجلة الحقوق، جامعة البحرين، العدد 37، الجزء الأول
19. نور الدين، صويلحي (2023م)، أثر تعدين البيتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، بحث تم نشره بمجلة آفاق عليمية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى، المجلد العاشر، العدد الثاني، الجزائر

أطروحات الماجستير والدكتوراة

1. أبو صلاح، أيمن عز الدين (2021م)، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية - دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، أطروحة لنيل درجة الماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران
2. أثير، صلاح إبراهيم (2023)، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، أطروحة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط
3. رندا الأدهم محمد (2023م)، نحو تنظيم قانوني للعملات الرقمية - دراسة مقارنة، أطروحة لنيل درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط.
4. الزعابي، عبد الله ناصر (2020م)، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن - دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة لنيل درجة الماجستير غير منشورة، جامعة الإمارات العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
5. طوالبية، لطيفة (2023م)، أثر العملات الرقمية للبنوك المركزية على السياسات النقدية - اليونان الصيني أنموذجاً، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، الجزائر

الأنظمة والتعليمات والقوانين:

1. البنك المركزي الأردني (2020م)، العملات المُشفّرة
2. تعليمات الدفع بواسطة الهواتف النقالة رقم (1) لسنة 2013م
3. القانون رقم (4) لسنة 2022م بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي
4. نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال لسنة 2017م

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Boehm, F, Pesch, P, Bitcoin: A Fierst legal Analysis – with reference to German and US – American law, institute for Information, Telecommunication and Media law, University of Munster, Germany
2. Council Directive European 2006/112/Ec of 28/11/2006
3. Cryptocurrency derivatives (2019): Financial conduct Authority (on – Line), available
4. Cryptocurrency License cots (2022), Money Gate (on – line) available
5. Custers, B, and Overwater, L (2020), Regulating Initial Coin Offerings and Cryptocurrencies: A Comparison of Different Approaches in Nine Jurisdictions Worldwide, European Journal of law and Technology, University of Arkansas, Vol 10, Issue 3
6. Cvetkovic. I, (2019), Cryptocurrencies legal Regulation, Bries law Journal: 5 (2): 153
7. Department of financial Services, Ney York stets (on – line), Available
8. Directive (EU) 2018/843 of the European Parliament and of the council, p 3
9. ECB (2015), Virtual Currency Schemes – a further analysis, P 4
10. ECB: "Virtual Currency Schemes – A Further analysis", 2018
11. Egorova M. A. Beleskey A. v. (2021) legal regulation of Cryptocurrency Emission and Allocation: trends and prospects, Actual problems of Russian law: 63
12. Financial Action Task Force (FATE), 2014, "Virtual Currencies – Key Definitions and Potential Aml/cft Risks" P 4.
13. Financial Action Task Force (FATF) 2014, "Virtual Currencies 0 Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", P 4
14. Hofert, E (2020) "Regulating Virtual Currencies", Working Paper, 130, pp 1
15. Houben, R, and Snyers, A (2019) Cryptocurrencies and black chain: legal context and Implications for financial crime, money laundering and Tax Evasion, European Parliament.
16. IMF Staff Discussion Note, "Virtual Currencies and Beyond: Initial consideration", January 2017.
17. Mandjee T (2015) "Bitcoin, its legal Classification and its Regulatory ramework"
18. Opinion on "virtual Currencies", EBA European Banking Authority, 4 July 2014, p 11

19. Philipp, M And Mathias, F (2018) "Regulation of Initial Coin Offerings: Reconciling Us and EU Securities law", Chicago Journal of International law, vol 19
20. Saksonova, S, Kuzmina – Merlion, I (2020): Cryptocurrency as an Investment in a modern financial Market, St Petersburg University Journal of Economic Studies, Vol 35, Issue 2, PP269
21. Sholihah, R, P& A friansyah, A. (2020) Regulation of Crypto Currency In World Trade Organization, Atlantis Press.
22. WHY is identity Verification Important for crypto companies, GBG Gate (on – line) available
23. World Bank Group (H. NATARAJAN. S. KRAUSE, and H GRADSTEIN), "Distributed ledger Technology (DLT) and block chain". 2018. Fin Tech note, NO 1, Washington, D. C

مواقع على الإنترنت:

1. [HTTP://www.esma.europa.eu/stites/default/files/library/esma50-157](http://www.esma.europa.eu/stites/default/files/library/esma50-157).
2. [HTTPS://www.fca.org.uk/news/statements/cryptocurrency-derivatives](https://www.fca.org.uk/news/statements/cryptocurrency-derivatives).
3. [HTTPS://www.imfs-frankfurt.de/fileadmin/user_upload/IMFS_WP_130.PDF](https://www.imfs-frankfurt.de/fileadmin/user_upload/IMFS_WP_130.PDF).
4. [HTTPS://www.dfs.ny.gov/apps_and_licensing/virtual_currency_businesses/_regulation_history](https://www.dfs.ny.gov/apps_and_licensing/virtual_currency_businesses/_regulation_history).
5. [HTTPS://eumlat.net](https://eumlat.net).
6. [HTTPS://btcacademy.online](https://btcacademy.online).
7. [HTTPS://arabic.rt.com/it/1050881](https://arabic.rt.com/it/1050881).
8. [HTTPS://idsc.gov.eg/Documentlibrary/view/4696#_PDFcontainer](https://idsc.gov.eg/Documentlibrary/view/4696#_PDFcontainer).
9. [HTTPS://money-gate.com/cryptocurrency-license-costs](https://money-gate.com/cryptocurrency-license-costs).
10. [HTTPS://www.gbgpl.com/en/blog/why-is-identity-verification-important-for-crypto-companies](https://www.gbgpl.com/en/blog/why-is-identity-verification-important-for-crypto-companies).
11. [HTTPS://beincrypto.com](https://beincrypto.com).
12. [HTTPS://digitalfoundation.com/the-digital-currency-monetary-dcma-launches-an-international-central-bank-digital-currency-CBDC](https://digitalfoundation.com/the-digital-currency-monetary-dcma-launches-an-international-central-bank-digital-currency-CBDC)
13. [HTTPS://doi.org/10.21638/spbu05.2019.205](https://doi.org/10.21638/spbu05.2019.205).
14. [HTTP://ssrn.com/abstract=3200037](http://ssrn.com/abstract=3200037) (1/2/2025) Gaikai admi, op cit, p 18.